النـزاهـة: هـدر 10 ملـيارات ديـنار بمشـاريع دون جدوى اقتصادية في واسط

كشفت دائرة التحقيقات في هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الثلاثاء، عن وجود هدرٍ يصل لعشرة مليارات دينارٍ بتنفيذ مشروع غير ذي جدوى اقتصاديّـَةٍ، وشراء معدّـَاتٍ ومواد زراعيّـَةٍ لم يتم استخدامها في مُحافظة واسط.

وقالت الدائرة في بيان، إن "مكتب تحقيق الهيئة في واسط ألّفاً فريقاً من شعبة التحرّي والضبط والتدقيق الخارجيّ على خلفيّـَة تلقيه معلومات رصدها مكتب الإعلام والاتصال الحكومي في الهيئة، وبعد انتقال الفريق إلى قسمي العقود والحسابات الاستثماريّـَة في ديوان المحافظة تمكّـَن من ضبط الأضابير وسندات الصرف الخاصّـَة بمشروع تنفيذ قناة واسط الفضائيّـَة التي تعاقدت عليها الحكومة المحليّـَة في واسط في العام 2012 بمبلغ (7,000,000,000) مليارات دينارٍ".

وأضافت إنّـَ "تنفيذ مشروع القناة تمّـَ بطريق الدعوى المُباشرة دون وجود جدوى اقتصاديّـَةٍ من

إنشاء المشروع، فضلاً عن عدم الحصول على ترخيصٍ من هيئة الإعلام والاتصالات بالبث الفضائيّ"، لافتةً إلى أنّ "المشروع تمّ تسلّمه وصرف مبلغ العقد بالكامل؛ ممّا سبّب ضرراً بالمال العام".

وأوضحت أنّ "الفريق ضبط مكائن زراعيّة وموادّ مخزونة ومُكدّسة في مخازن فرع الشركة في واسط منذ عدّة سنواتٍ؛ ممّا أدّى إلى اندثارها وانخفاض قيمتها الماليّة"، مُبيّنةً أنهّ "تمّ شراؤها من قبل الشركة العامّة للتجهيزات الزراعيّة بمبلغ (2,525,600,000) ملياري دينارٍ دون طلبٍ مسبقٍ من فرعها في واسط"، مُنوّهةً بأنّ "الموادّ تشمل حاصدات ألمانيّة المنشأ ومنقيات بذورٍ وساحباتٍ ومرشات مكافحة وباذرات حبوب مُسمّدة وأطقم ضخ، فضلاً عن محلبٍ ميكانيكيٍّ وأنابيب وكيبلات".

وتابعت إنّه "تمّ رصد ضررٍ لحق بالمال العام بلغ مقداره (140,000,000) مليون دينارٍ جرّاء عدم قيام بلديّة الكوت باتخاذ الإجراءات القانونيّة لحماية المال العام"، لافتةً إلى أنّ "تدقيق عيّنة عشوائيّة من الأضابير الخاصّة في شعبة الإيجارات في البلديّة، بيّنت وجود مُخالفاتٍ في إضبارة ملعب "تارتان" تمّ تأجيره لأحد الأشخاص في العام 2017 بمبلغ (28,500,000) مليون دينار، وبعد انتهاء المدّة استحوذ عليه المستأجر وقام بإدارته وبناء كازينو وتأجيره لمنفعته الشخصيّة على حساب البلديّة دون قيامها بالجباية أو اتخاذها أيّ إجراءٍ قانونيٍّ بحقّه".

واردفت إنّ "الفريق لاحظ مُخالفاتٍ مُرتكبة من قبل بلديّة الكوت بعقد إيجار علوة الفواكه والخضر الجنوبيّة، مُنوّهةً بقيام البلديّة باستقطاع نسبة تصل لـ(40%) من البقّالين خلافاً لبنود العقد التي حدّدت النسبة بـ (4%) فقط، مُشيرةً إلى ضبط (90) وصل جباية، وأصل عقد الإيجار، وطلب التمديد، وأمر اللجنة الخاصّة بمراقبة نسبة العمولة".